مسؤول: السعودية تمتلك ثالث أكبر احتياطي عالمي من الدولار

رئيس مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية ومستشار وزير المالية فهد السيف

قال رئيس مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية السعودية ومستشار وزير المالية فهد السيف، إن المملكة تمتلك ثالث أكبر احتياطي عالمي من الدولار.

وذكر السيف في بيان نشر على موقع الوزارة الثلاثاء، أن هذا يعكس قوة ومتانة اقتصاد المملكة والسوق المالية فيها.

وأكد السيف أن حصول مكتب الدين العام على ثلاث جوائز من مؤسسة «جلوبال كابيتال» يتوج المجهودات التي تبذلها حكومة المملكة في تطوير أدوات الدين، والثقة العالمية الكبيرة بقوة الاقتصاد السعودي، والنظرة الإيجابية إلى مستقبل الاستدامة المالية في المملكة.

وأضاف: يعزز هذا الإقبال الدولي على إصدارات الصكوك والسندات التي تطرحها الحكومة المركز المالي للمملكة عالميا، خصوصا بعد انضمامها عام 1999 إلى مجموعة العشرين التي تضم أكبر 20 اقتصادا في العالم.

وأفاد بأن مكتب إدارة الدين العام أعلن عن خطة الإصدار من خلال إعداد جدول إصدار سنوي للإصدارات في السوق المحلية ومشاركته مع الجهات ذات العلاقة ليسمح للمستثمرين بتخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وبوقت كافيين.

ولاقت هذه الخطوات ترحيب صندوق النقد الدولي التي من شأنها تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية في المملكة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن إصدار أدوات الدين المحلية منها والدولية يأتي في إطار إيجاد حلول ابتكارية لتأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وحصل مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية على جائزة «أفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة»، وجائزة «أفضل مصدر لأدوات الدين السيادية في الشرق الأوسط لعام 2019م، بالإضافة إلى جائزة أفضل مسؤول تمويل في الشرق الأوسط، والمقدمة من مؤسسة «جلوبل كابيتال».

مصر تحقق أولى خطوات تأسيس مركز مالي إقليمي للتنمية المستدامة

الرقابة المالية المصرية تنضم للشبكة الدولية للمراكز المالية للاستدامة

أعلن رئيس هيئة الرقابة المالية المصرية قبول الشبكة الدولية للمراكز المالية المعنية بالاستدامة انضمام الهيئة لعضوية شبكتها المنتشرة بمختلف عواصم العالم، ليتمكن القطاع المالي غير المصرفي في مصر من تحقيق أولى خطواته لتأسيس مركز مالي إقليمي للتنمية المستدامة بالقاهرة.

وقال محمد عمران في بيان اليوم الأربعاء، إنه يتحقق للاقتصاد المصري موطئ قدم داخل الشبكة العالمية (FC4S Network)، والتي تمثل المنصة الاستثمارية العالمية، والبناء الأساسي للنظام المالي القائم على الاستدامة في عملياته، ويحظى بالثقة من جانب صانعي السياسات ومتخذي القرارات الاستثمارية في العالم.

وأضاف، أن انضمام الهيئة لشبكة المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة وعقد شراكات مع كافة المنظمات الدولية المتخصصة بالاستدامة يعد إحدى أذرع استراتيجية الهيئة الشاملة لتدعيم الاقتصاد المستدام وتصبح الهيئة منارة الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي المصري.

وتابع عمران، أن للهيئة هدفاً استراتيجيا واضحا ومحددا يتمثل في «المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة» تعمل على تحقيقه من خلال عدة محاور منها التوعية بأهمية مبادئ التنمية المستدامة وكيفية دمجها في أنظمة تشغيل المؤسسات المالية غير المصرفية حتى تصبح ذات جدوى، وتشجيع تلك المؤسسات نحو التحول إلى التمويل الأخضر وتبني سياسات الحفاظ على البيئة والحياة الطبيعية النادرة من أجل عالم أفضل.

يذكر أنه تم إطلاق المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة FC4S في سبتمبر 2017، وهي شراكة بين المراكز المالية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحاليا هناك أكثر من عشرين مركزا ماليا دوليا عضوا في تلك المنظمة.

بعد توقف 11 عاما.. اكتشاف جديد يرفع إنتاج الأردن من الغاز

عدد من الخبراء من مهندسين وفنيين يتنشطون بة موقع استخراج الغاز من حقل الريشة شرقي الأردن

إلى شمال شرقي الأردن، وعلى الحدود العراقية الأردنية، يقع حقل غاز الريشة في محافظة المفرق، حيث تتوالى الأنباء منه عن اكتشاف بئر الغاز رقم 48 بعد أقل من 80 يوما على عودة أعمال الحفر بجهود كوادر ومعدات محلية، وذلك عقب توقف دام 11 عاما.

خلال الأسبوع الأول من يونيو الحالي أظهرت نتائج تقييم بئر الغاز المكتشف في حقل الريشة رقم 48، أن البئر ينتج سبعة ملايين قدم مكعبة يوميا، بما يرفع إنتاج الحقل إلى 16 مليونا تشكل 5 في المئة من معدل استهلاك المملكة اليومي من الغاز، البالغ 330 مليون قدم مكعبة.

هوكانت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي قد ذكرت في تصريح صحفي الاثنين الماضي أن اكتشاف البئر تحقق بجهود وخبرات وسواعد الكوادر الأردنية العاملة في شركة البترول، وأن التقييم تم وفق الأسس العلمية الدولية المتبعة.

هيقول رئيس مجلس إدارة شركة البترول الوطنية ماهر حجازين للجزيرة نت إن الشركة (حكومية) تستخرج الغاز من حقل الريشة منذ العام 1996، وأن الحقل اُكتشف منذ العام 1985 من قبل سلطة المصادر الطبيعية، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن التعدين والبترول في الأردن.

هوفي العام 1995 قررت الحكومة إنشاء شركة البترول الوطنية، فقامت على إثرها بنقل الكادر والمعدات والأجهزة والحفارات، وتسليمها «حقل الريشة» بشرط أن يُقسم الغاز مناصفة بين الحكومة والشركة.

يعزو حجازين توقف أعمال الحفر إلى سببين: الأول يعود إلى العام 2010 عندما تم إبرام الاتفاق مع شركة النفط البريطانية للتنقيب في حقل الريشة لمدة أربع سنوات، مما أدى إلى توقف شركة البترول الوطنية عن أعمال الحفر. إلا أن الشركة البريطانية انسحبت من المشروع بسبب عدم إيجاد الكمية التي كانت تطمح إليها، وبعدما أنفقت قرابة 400 مليون دولار على أعمال التنقيب.

وبحسب حجازين فإن السبب الثاني يتعلق بانخفاض سعر الغاز الذي تشتريه الحكومة من الشركة، وهي التي تحدده بأقل من الأسعار التي تشتريها لاستيراد الغاز من الخارج.

لكن حكومة هاني الملقي السابقة عملت على تعديل سعر شراء الغاز المستخرج، لكن الشركة لم تستطع الشروع في أعمال الحفر بسبب ذهاب الأرباح إلى المصاريف التشغيلية، إلى أن قامت حكومة الرزاز بدعم الشركة من خلال تركها للفائض المالي في حساب الشركة لتشجيعها على البدء بأعمال الحفر، بتابع المتحدث ذاته.

وبدأت الشركة فيما بعد بإعادة صيانة معدات الحفر والأجهزة السابقة دون الاستعانة بخبراء أو أي معدات من الخارج، إضافة إلى استفادة الشركة من دراسة الشركات العالمية السابقة، لتحقق نجاحا بحفر أول بئر في وقت قياسي بعد توقف دام 11 عاما.

ولفت حجازين إلى أن الشركة بدأت بحفر البئر رقم 49 منذ أيام قليلة لاستكمال خطتها بحفر ثلاثة آبار حتى نهاية العام الجاري، وتتطلع في خطتها للعام 2020 إلى حفر سبعة آبار في ذات الحقل.

«بلومبيرغ» : لماذا قد يكون مستقبل أوبك أسوأ من المتوقع؟

من غير المستبعد أن تمدد «أوبك بلس» سياسة تقييد الإنتاج لكن احتمالات خروج روسيا قد تسبب أزمة

قال الكاتب جوليان لي في تقرير بموقع بلومبيرغ الأميركي إن الوكالة الدولية للطاقة ستقدم يوم الجمعة أول توقعاتها بشأن سوق النفط لعام 2020.

ومن المحتمل أن تُظهر الأرقام الرئيسية ارتفاعا في مخزونات النفط خلال العام المقبل في حال لم تُمدِّد مجموعة الدول المنتجة للنفط في منظمة «أوبك بلس» قرار خفض إنتاجها إلى العام الرابع.

وأفاد التقرير بأن المؤشرات المتزايدة التي تفيد بأن نمو الطلب على النفط سيكون أضعف بكثير مقارنة بما هو متوقع، قد تتطلب من المنتجين إجراء تخفيضات أكبر. وقد يُؤدّي ذلك إلى إنهاء الشراكة بين السعودية وروسيا بشأن السياسة النفطية.

وذكر التقرير أن قيود الإنتاج التي اتفقت عليها منظمة أوبك مع الدول الداعمة كانت تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالميين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2017، لكن ووفقا لأحدث الأرقام المقدمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة لم يحدث ذلك إلى حدود النصف الأول من عام 2019.

ذكر كاتب التقرير أن الوكالة الدولية للطاقة خفضت كثيرا من تقييمها للطلب على النفط خلال الربع الأول من هذا العام، ومن المرجح أن تجرى المزيد من التخفيضات.

وينقل التقرير أنه خلال منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، أشار وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إلى أن الحروب التجارية قد تُساعد على وصول نمو الطلب العالمي هذا العام إلى أقل من مليون برميل يوميا، وبذلك، سيبلغ الإنتاج أدنى مستوياته منذ عام 2011.

ونقلت بلومبيرغ عن تقرير لمورغان أن «هناك أدلة متزايدة على وجود تباطؤ أكثر من المتوقع» بشأن نمو الطلب على النفط. وتراجعت الزيادات السنوية للإنتاج خلال شهري مارس وأبريل بالنسبة لثمانية من البلدان التي قدمت تقارير مبكرة، بما في ذلك الصين والهند والولايات المتحدة».

وأضاف «يعتبر هذا الأمر مثيرا للقلق نظرا لأن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن تكون هذه الدول الثلاث وحدها مسؤولة عن 70% من نمو الطلب على النفط هذا العام».

بيد أنه قد يكون هناك بعض التعديلات على المستويات المنشودة لبعض البلدان، إذ ترغب كزاخستان في أن تكون قادرة على إنتاج المزيد من النفط. ومن جهتها، ترغب شركات النفط الروسية في تخفيف القيود المتعلقة بالإنتاج، علما أن هذا القرار متوقف على الرئيس فلاديمير بوتين، كما يقول التقرير.

تظهر البيانات الشهرية للربع الأول من العام الحالي -فضلا عن التقييمات الأسبوعية الأولية لشهري أبريل ومايو- انخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة مقارنة بالعام السابق، وتحديدا خلال ثلاثة من مجموع خمسة أشهر حتى الآن من عام 2019.

ويشير تقرير بلومبيرغ إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خفضت خلال الشهر الماضي توقعاتها العالمية بشأن التوسع الاقتصادي لعام 2019 إلى 3.2% بعد أن كان يحدود 3.9%، وهذا لا يبشر بتوقعات جيدة في ما يتعلق باستهلاك النفط.

ويقول تقرير بلومبيرغ إنه رغم حديث وزيري النفط السعودي والروسي عن فوائد صفقة «أوبك بلس» خلال منتدى سان بطرسبورغ، فقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت سابق أن البلدين «لديهما بعض الاختلافات في الرأي في ما يتعلق بالسعر المناسب» للنفط الخام، وقال إن سعر 60 أو 65 دولارا للبرميل «يناسبنا جدا».

تقرير بلومبيرغ أشار إلى أنه في الوقت الذي قد ينجح فيه وزراء مجموعة «أوبك بلس» في تمديد صفقتهم لمدة ستة أشهر أخرى، فإن أزمة ستحدث عندما تقرر روسيا عدم اتباع سياسة التقيد بسقف إنتاج النفط.

ويضيف التقرير أنه في الوقت الراهن، تساعد القيود المفروضة على عمليات التصدير الناتجة عن مشاكل التلوث المستمرة في خط أنابيب التصدير إلى أوروبا على إبقاء إنتاج الدولة دون المستوى المنشود، ولكن بمجرد حل هذه المسألة، ستقوم الصناعة بالضغط مرة أخرى لزيادة الإنتاج.

ألمانيا تبيع سندات لأجل 10 سنوات بأدنى عائد على الإطلاق

قامت ألمانيا ببيع سندات لأجل 10 سنوات بعائد هو الأدنى على الإطلاق، مع سعي المستثمرين لحيازة الأصول الآمنة تحسبا لتباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية.

وكشف بيان صادر عن وزارة المالية في ألمانيا، اليوم الأربعاء، أن الحكومة باعت سندات لأجل 10 سنوات وذلك بعائد 0.24- بالمائة.

ويعتبر هذا العائد أدنى بكثير من عائد المزاد السابق الذي عقد في أواخر مايو الماضي والبالغ 0.07- بالمائة، كما أنه أقل من أدنى عائد بالتاريخ والمسجل عام 2016 عندما كان يبلغ 0.11- بالمائة.

لكن من الملاحظ أن الطلب على مزاد اليوم كان الأضعف منذ أواخر يناير مع تقديم المستثمرين عطاءات أكثر 1.6 مرة من السندات التي كانت مصدرة والبالغة 22 مليار يورو.

ومع ذلك، فإن مزاد الأربعاء يعتبر بمثابة المرة الأولى التي يشهد بيع سندات لأجل 10 سنوات بشكل مباشر من الحكومة الألمانية بمثل هذا العائد المتدني، بحسب البيانات الرسمية التي ترجع لعام 2005.

وكان البنك المركزي الأوروبي تعهد في اجتماعه الأخير بالأسبوع الماضي إبقاء معدلات الفائدة كما هي عند مستويات منخفضة تاريخيا حتى النصف الأول من عام 2020 على الأقل.

غانا تسحب صدارة صناعة الذهب من جنوب أفريقيا في القارة السمراء

تعرضت صناعة الذهب المتعثرة في جنوب أفريقيا لضربة جديدة بعد أن فقدت مركزها في صدارة منتجي القارة السمراء لصالح منافستها غانا.

والدولة التي قادت الإنتاج العالمي للذهب طوال قرن، واستخرجت نحو نصف السبائك المستخرجة أصبحت الآن ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، وفقا لوكالة بلومبيرغ الأميركية.

بلومبيرغ أوضحت أن الإنتاج يتقلص في ظل استسلام القائمين بالتشغيل للتكاليف الباهظة، والإضرابات المنتظمة والتحديات الجيولوجية المتمثلة في استغلال أعمق مناجم العالم.

في المقابل، نجحت غانا -التي يعود تاريخ صناعة تعدين الذهب فيها إلى القرن الـ-19 في الاستفادة من المناجم منخفضة التكلفة، وسياسات أكثر ملائمة ومشروعات التنمية الجديدة.

وأشارت إلى أن عمالقة شركات الذهب في جنوب أفريقيا -مثل «انغلوغولد اشانتي»، و«غولد فيلدز»- تحول تركيزها إلى بلدان أخرى بما في ذلك غانا، حيث المخزونات أرخص وأسهل في التنقيب.

وتشير الصعوبات التي تواجه مناجم الذهب في جنوب أفريقيا إلى انخفاض الإنتاج على الرغم من احتوائه على ثاني أكبر احتياطي في العالم من المعدن، وفقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية.

وتصدرت غانا قائمة الدول الست الكبرى المنتجة للذهب في قارة أفريقيا بإجمالي إنتاج بلغ 158 طنا في عام 2018، بعد ارتفاع إنتاج المعدن الأصفر فيها بنسبة بلغت 15.33% مقارنة بمثيله لعام 2017 بفضل عمليات التنقيب الجديدة وبدء استخراج الذهب من منجمي واسا وبرستيا.

وجاء في المرتبة الثانية -حسبما أفادت مجلة جون أفريك الفرنسية- السودان بإنتاج بلغ 127 طنا، في حين حلت جنوب أفريقيا في المرتبة الثالثة، متخلية عن موقع الصدارة في إنتاج الذهب الأفريقي، بإجمالي إنتاج وصل 119 طنا، بتراجع بلغت نسبته 13.14% مقارنة بإنتاجها للعام 2017.

وحلت مالي في المرتبة الرابعة، بإنتاج 49 طنا، تلتها غينيا بإنتاج 47 طنا، في حين أتت بوركينا فاسو في المرتبة السادسة بإنتاج بلغ 44 طنا في 2018.

ارتفعت أسعار الذهب يوم الجمعة الماضي إلى أعلى مستوى في 13 شهرا بعد انتعاش الطلب على المعدن الأصفر كأحد الأصول التي تمثل ملاذا آمنا، في ظل استمرار الحرب التجارية بين واشنطن وبكين.

لكن أسعار المعدن النفيس تراجعت في التعاملات المبكرة اليوم الاثنين إلى 1328.08 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد أن تسبب اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك على تفادي حرب تجارية في تقليص الطلب على هذا المعدن.

وذكرت وكالة أنباء بلومبيرغ اليوم أن صناديق التحوط تعود في الوقت الراهن إلى الاستثمار بكثافة في الذهب في الوقت الذي تهيمن فيه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتوترات الجيوسياسية والضعف التدريجي في مجال الصناعات التحويلية على اهتمام المستثمرين.

ولمواجهة التوترات الجيوسياسية المتزايدة وحالة عدم اليقين المنتشرة بشأن الاقتصاد اندفعت الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك روسيا والصين، في موجة محمومة لشراء السبائك الذهبية في محاولة لتنويع الاحتياطيات، وذلك وفقا لمجلس الذهب العالمي.